

Distr.
GENERAL

A/48/155
S/25627
19 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٧٩ من القائمة الأولية*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص

بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وموجهة الى الأمين
العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الصادر عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن قراري
مجلس الأمن المتخذين مؤخرا ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٩٩٣) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٧٩ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير جوكيتش

السفير

القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

بيان مؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ صادر عن حكومة
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن قرار مجلس الأمن
٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٠ (١٩٩٣)

بحثت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في جلستها المعقودة اليوم، آخر ما تم من أنشطة في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن المتعلقين بسريبرينيتسا وتشديد الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتلاحظ مع الأسف أن مجلس الأمن، إذ أذعن للضغط من جانب بعض أعضائه وخضع لتأثير معلومات مفرضة، قد قرر أن يصعد الضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد أقدم المجلس على ذلك غير مكترث بتقارير قوة الأمم المتحدة للحماية والأمين العام لتلك المنظمة العالمية ومتجاهلا للمعلومات التي قدمها الصرب من البوسنة. وبهذه الطريقة، يجري إبراز صورة غير صحيحة للحالة في البوسنة والهرسك ويتم بالتالي اتخاذ قرارات متحيزة على نحو معجل.

ويواصل القرار الادانة المتعسفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتورطها المزعوم في الأزمات الناشبة في البوسنة والهرسك سابقا، على الرغم من أن من الواضح، من التقارير الرسمية للأمين العام للأمم المتحدة وتقارير قادة قوة الأمم المتحدة للحماية، أنه لا يوجد منذ ما يقارب العام أي جندي من جيش يوغوسلافيا في إقليم البوسنة والهرسك. والمساعدة التي تقدمها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الصرب في البوسنة هي مساعدة إنسانية لا مساعدة عسكرية. أما جمهورية كرواتيا، فإنها ما برحت تتحدى الأمم المتحدة لمدة عام حتى الآن، دون أن تتعرض للعقاب، وذلك بامتناعها عن الامتثال للطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ٧٥٢ بسحب قواتها المسلحة النظامية.

وما يجري حاليا في البوسنة والهرسك هو حرب إثنية وأهلية، وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه الحقيقة من خلال هيكل المشتركين في مؤتمر جنيف المعني بالبوسنة والهرسك. ومن ثم فإن هذه الحرب لا يمكن إنهاؤها بتوجيه أصابع الاتهام الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واتباع سياسة منافية مؤداها تشديد الجزاءات ضدها.

ومنذ أن بدأ السعي الى إيجاد حل سياسي للأزمة الناشبة في البوسنة والهرسك، وفي هذا العام على وجه الخصوص، بذلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولا تزال تبذل حاليا جهودا بناءة ترمي الى الوقف الفوري وغير المشروط للعمليات العسكرية وإلى إقامة سلم عادل ودائم. وهذه المساهمة البناءة من جانب

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قدرتها تقديرا بالغا عناصر كثيرة من العناصر المشتركة في حل الأزمة الناشبة في البوسنة والهرسك. ومن المؤسف أن مجلس الأمن قد تجاهل تجاهلا تاما، في هذا القرار وغيره من القرارات السابقة، الموقف الايجابي الذي تتخذه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إذ يدأب على معاملتها على أنها طرف في النزاع تنبغي معاقبته. وإذا ما استمر مجلس الأمن في معاملة يوغوسلافيا بهذه الطريقة وفي تعريضها نتيجة لذلك لمزيد من العقاب، فإن السؤال الذي ينشأ عندئذ هو ما إن كان يمكن أن يكون هناك أي معنى لاستمرار مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تذليل الأزمة الناشبة في البوسنة والهرسك.

وتود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على وجه الخصوص أن تشدد على أن فرض الجزاءات يمثل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان الأساسية المضمونة بموجب ميثاق الأمم المتحدة للبشر جميعا رجالا ونساء ولجميع الدول. والقانون الدولي لا يعترف بالعقاب الجماعي لدولة واحدة - أي لسكانها وأطفالها الأبرياء - لأغراض سياسية.

وإن توجيه إنذار مشفوع بموعد نهائي إلى الصرب في البوسنة بقبول خطة فانس - اوين للسلم بكاملها والتوقيع عليها أمر مناقض لنتائج مفاوضات جنيف والمبادئ المعتمدة التي مؤداها أن الاتفاق سيكتسب على أساس توافق الآراء من جانب جميع الشعوب المكونة الثلاثة وأن الحل لن يفرض.

والسؤال المطروح حاليا هو - ما هو الدافع وراء تجاهل المبادئ المعتمدة - أهو السعي إلى إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك أم هو ذريعة لإدامة وتصعيد الضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغية تحقيق أهداف أخرى.

وإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستظل ملتزمة التزاما تاما بسياسة السلم وتذليل الأزمة الناشبة في البوسنة والهرسك بالوسائل السياسية، على أساس الاحترام المتكافئ للحقوق المشروعة لجميع الشعوب المكونة. وفي هذا الصدد، ستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التعاون بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة وممثليها. بيد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستدافع بكل ثبات عن سيادتها وسلامتها الاقليمية إذا ما اضطرت إلى ذلك.
